استراتيجية توطين المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية في الدول الناشئة

The strategy of localization for special economic zones & industrial zones

In emerging countries

جميلة مداني[1]

جامعة الجزائر 3 – الجزائر

madani.djamila@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 12 /2021/12 تاريخ القبول: 12 /2022/02 تاريخ النشر: 03 /2022/03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد استراتيجية توطين المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية وتفعيلها في الاقتصاديات الناشئة، مع الإشارة الى واقع وأفاق الجزائر؛ خلصت الدراسة الى النتائج الآتية: ترتكز استراتيجية تفعيل المناطق الاقتصادية والصناعية في الاقتصاديات الناشئة على أسس هي: الاختيار الجغرافي الملائم لتركيز الأنشطة الصناعية والاقتصادية وتجميعها في منطقة واحدة تسمح باستقطاب الاستثمار الأجنبي ورفع أداء القطاع الصناعي، يتم تفعيل هذه المناطق باليات متعددة أهما تكييف القوانين والتشريعات لصالح الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال منح مزايا (تخفيضات ضريبية، تكافؤ حصص المنتجين في الصادرات) والمراقبة لهذه المناطق من طرف هيئات إدارية وتنظيمية تسهر على التنسيق بين كل العناصر الفاعلة في المنطقة؛ فيما يتعلق بواقع الجزائر وآفاقه فان تفعيل المناطق الاقتصادية والصناعية، تم اعتماد سياسات وبرامج لتأهيل المناطق الصناعي، وتسخير هيئات استشرافية عمومية، تتولى تخصيص الأقاليم المحلية ومنح العقار الصناعي.

الكلمات المفتاحية: صناعة؛ تنمية؛ استراتيجية؛ اقتصاديات ناشئة؛ الجزائر؛

Abstract:

The objective of the study is define the new strategy for special economics and industrial zones in emerging countries, facing the economic challenges, with a typical of industrial zones in the world, The study means a number of emerging countries, also which it included the Algerian strategy of industrial zones, We concluded in the study, a typical strategy to activate the industrial economic zones, which choose the best geographical zones, whose that facilitate the export of goods, so that the successes of emerging countries in activating industrial zones, by various mechanisms, the important of them is the foreign investment laws and legislations (tax reductions, equivalent quotas in exports), and control its by special administrative to coordinate the factors' economic in the zones for Algeria and its prospects, the activation of the economic and industrial zones, has adopted policies and programs to rehabilitate the industrial zones.

Keywords*: industry; development; The strategy ;emerging economies; Algeria ;*

[1]المؤلف المرسل: جميلة مداني: madani.djamila@univ-alger3.dz

مقدمة:

يعتبر التوطين الصناعي المحور الرئيس في الاستراتيجية الصناعية باعتباره إشكالا ارتبط مع مرور الزمن بالبيئة، التي فرضت على الدول إعادة النظر في توطين مختلف الصناعات في الأماكن المناسبة، تُسهل مراحل نشاط الصناعة من تموين وتصنيع، وتوزيع عبر وسائل النقل السريعة والقريبة من ورشات التصنيع، وتُحقق تنمية صناعية مستدامة؛ كانت الدول المتقدمة (الصناعية) سباقة في نشر قواعد صناعية داخل وخارج حدودها وهذا منذ الثورة الصناعية، حيث اقتدت بعض الدول الأسيوية ودول أمريكا اللاتينية من سياسات الصناعة العالمية في ترقية الصناعة المحلية والتنمية الاقتصادية المستدامة. إن الظاهرة محل الدراسة هي المناطق الصناعية والحرة وطرق تفعيلها في العالم، ونطرح من خلالها الإشكالية الآتية:

إشكالية الدراسة: ما هي الاستراتيجية التي تسمح بتهيئة المناطق الاقتصادية والصناعية وتأهيلها في الاقتصاديات الناشئة في ظل التطورات الدولية؟ وما هو واقع وأفاق تفعيل المناطق الاقتصادية والصناعية في الجزائر؟

لدراسة وتحليل هذه الإشكالية نجيب عن كل ما يتعلق بالمناطق الصناعية والحرة في الأسئلة الفرعية الآتية:

الأسئلة الفرعية:

1- ما هي المناطق الاقتصادية الخاصة والصناعية وكيف تطورت المفاهيم النظرية لتفعيلها؟

2- كيف يتم توطين المناطق الاقتصادية الخاصة والصناعية في الدول الناشئة؟

3- ما هي المعايير والآليات المعتمدة في توطين المناطق الاقتصادية الخاصة والصناعية في الدول الناشئة؟

4- كيف يتم تفعيل المناطق الاقتصادية الخاصة والصناعية في الجزائر وما هي سبل ترقيتها؟

اعتمدنا مجموعة من الفرضيات التي تسهل علينا عملية دراسة موضوع بحثنا وهي:

فرضيات الدراسة:

1- تستحوذ العمالة الصناعية نسب متزايدة من العمالة الاجمالية في الصين؛

2- تؤثر المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية في الاقتصاديات الناشئة، في استقطاب متزايد للاستثمار الأجنبي؛

أهمية الموضوع:

يعد موضوع تفعيل المناطق الصناعية والحرة من المواضيع الاستراتيجية في اهتمامات مختلف الهيئات الإقليمية والدولية، حيث تركز على الكيف والكم لترقية الصناعات عن طريق تأهيل الوعاء الصناعي على المستوى المحلي والإقليمي في ظل المتغيرات العالمية الجديدة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة من خلال تجارب بعض الدول الناشئة إلى تفعيل المناطق الصناعية والحرة، وتحديد الاستراتيجية اللازمة لتفعيل المناطق الصناعية والحرة الهادفة لترقية الصناعات المحلية ضمن تحقيق التنمية المستدامة.

منهجية الدراسة:

لدراسة وتحليل البيانات والمعلومات المجمعة حول موضوع بحثنا، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والذي سمح لنا بوصف المشكلة ومتغيراتها والنتائج المحققة من البحث، إضافة إلى المنهج الإحصائي لتحليل الإحصائيات وتفسيرها تفسيرا اقتصاديا.

الدراسات السابقة:

1-دراسة Piotr Ciżkowicz, Magda Ciżkowicz-Pękała and other، المعنونة: **آثار المناطق الاقتصادية الخاصة على العمالة والاستثمار: منظور النمذجة المكانية**[1]؛سمحت هذه الدراسة بتحليل مجموعة نماذج بيانات توطين العمالة والاستثمارات في 379 مقاطعة بولندية، خلال الفترة 2003-2012،على مستوى شركات المناطق الصناعية؛ توصل الباحثون من خلالها إلى النقاط الآتية:

- المناطق الصناعية لها تأثيرات إيجابية كبيرة على عملية التوظيف.
- تنتج عملية تفعيل المناطق الصناعية وظائف في المقاطعة الصناعية والمزيد من الوظائف في المقاطعات المجاورة لها.

تؤثر المناطق الصناعية في بولندا على الاستثمارات بمعدلات نمو محتشمة.

2-دراسة دوجلاس زنج Douglas Zhihua Zeng، المعنونة: المناطق الاقتصادية الخاصة: دروس من التجربة العالمية[2]، تطرق الباحث إلىكيفية تأهيل المناطق الصناعية لصالح الأنشطة الاقتصادية التي تعتبر الأداة الفاعلة لتعزيز التصنيع والتحول الهيكلي، وفق الخطوات الصحيحة، وكانت دول آسيا وأمريكا اللاتينية الناشئة نموذجا في التنمية الاقتصادية؛ وقد حاول الباحث الإجابة عن الإشكالية التي تضمنت جملة من التساؤلات لعل من أهمها: ما هي الدروس العالمية المستفادة من استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة أو المناطق الصناعية لتحقيق التحول الهيكلي؟ ما هي الاستراتيجية التي ستمكن البلدان النامية من الاستفادة بفعالية من قوة المجمعات الصناعية لتطوير الصناعة وتحقيق التحول الاقتصادي؟ وهي تساؤلا صميمة أهلته لأن يصل بعد دراسة وتحليل الإشكالية إلى أنالمناطق الصناعية في العالم تزداد بكثافة من فترة إلى أخرى، بالرغم من ذلك فإن المناطق الصناعية غير كافية للتنمية ما لم تتناسب مع الوضع الخاص بكل بلد، ويمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط الآتية:

- تأهيل المناطق الصناعية حسب الوضع الخاص بكل دولة، والتي تتميز بالبيئات المعقدة وغير المتجانسة.
- تحديد استراتيجية واضحة ودقيقة لعملية تأهيل المناطق الصناعية تتضمن المهام والمسؤوليات للحكومة والقطاع الخاص.
- صياغة الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ المناطق الصناعية، في ظل التخطيط الاستراتيجي المطلوب وتقييم جدوى العمل.
- إيجاد طرق لضمان توفير البنية التحتية الكافية ضمن المعايير الاجتماعية والبيئية للدولة.

3-دراسة اولجا سينونكو واجور مايبوروفOlga Sinenko, Igor Mayburov المعنونة: تحليل ومقارنة فعالية المناطق الاقتصادية الخاصة وتأثيرها على تنمية المناطق[3]، الغرض من هذه المقالة هو إجراء تحليل مقارن للمناطق الصناعية الخاصة من النوع الصناعي في بعض دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، حيث اعتمد الباحثان على عملية تحليل المؤشرات المالية مثل الاستثمار المباشر والمؤشرات التي تعكس تأثير المناطق الصناعية على تطوير أراضيهم الأصلية: دخل الفرد، والعمالة، والناتج المحلي الإجمالي، وتوصلا الباحثان إلي النتائج الآتية:

- المناطق الصناعية ليس لها أي تأثير على حجم السكان ومعدل البطالة في الدول قيد الدراسة.
- حققت عملية تفعيل المناطق الصناعية نتائج إيجابية كبيرة لتنمية المناطق، حيث نما الدخل الوطني الخام بمعدل 15,63%؛ 2,7%؛ و 4,12 %في كل من جمهورية تتارستان وجمهورية الدومينيك وبولندا على التوالي.
- ارتفاع الإيرادات الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الصناعية.

محاور الدراسة:

يتضمن البحث ثلاثة محاور رئيسة هي:

المحور الأول: التطور النظري لتفعيل المناطق الصناعية والحرة

المحور الثاني: تفعيل المناطق الحرة في الاقتصاديات الناشئة؛

المحور الثالث: واقع وأفاق تفعيل المناطق الصناعية والحرة في الجزائر؛

خاتمة؛

المحور الأول: التطور النظري لتفعيل المناطق الصناعية والحرة

اهتم الجغرافيون والاقتصاديون على مدار التاريخ بالبحث عن المناطق الوطنية لإنشاء الصناعات وتفعيلها بما يخدم المجتمع والدولة، حيث ركزوا على أهمية البعد الجغرافي لمختلف الأنشطة الاقتصادية[4]، وعلى وجه التحديد كيفية تركيز الشركات والمنشآت الصناعية في مناطق معينة، حيث أنتجت هذه الاهتمامات نظريات التجمعات الصناعية[5] في جميع أنحاء العالم وطرق تفعيلها في ظل تحقيق تنمية صناعية مستدامة.

في ظل هذه التطورات تعرف الصناعة مفاهيم جديدة من فترة إلى أخرى منذ الثورة الصناعية، انطلاقا من المبادئ التي تحكمها إلى آليات ترقيتها وفق التغيرات التي يعرفها العالم على كل المستويات، أسهم فيها البحث العلمي والتطور التكنولوجي في تحقيق مزايا تنافسية للمنتجات الصناعية، ضمن الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج وتسريع عملية الإنتاج والتوزيع بأقل تكلفة. نتطرق في هذا المحور إلى مفاهيم حول المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية، وأهم النظريات العلمية لتفعيلها وهذا فيما يلي:

أولا: مفاهيم حول المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية

المنطقة الاقتصادية هي وعاء جغرافي لتركيز مجموعة من الأنشطة الاقتصادية ذات بنية تحتية متطورة وتخضع لقوانين ولوائح اقتصادية خاصة تميزها عن باقي المناطق داخل نفس الدولة، هدفها استقطاب أكبر للاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا الجديدة، وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع، تمنح مزايا اقتصادية إضافية للشركات المستوطنة، ومن ثم هي مختبر للاستراتيجيات التنموية الجديدة؛ بشمل المفهوم الاصطلاحي للمناطق الاقتصادية الخاصة التكتلات العديدة لمختلف المناطق التي تنشط في المجال الصناعي التجاري والخدماتي، الممثلة في: مناطق التجارة الحرة، مناطق ادارة الصادرات، المجمعات الصناعية، مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، مناطق التكنولوجيا الفائقة، مجمعات العلوم والتكنولوجيا، الموانئ ومناطق المشاريع وغيرها. من مفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة تتضح لنا الخصائص التي تتحدد في أربع خصائص وهي أنها منطقة محددة جغرافيًا تتكون من عدة مجمعات أنشطة اقتصادية تكنولوجية علمية تتوفر على البنية التحتية المادية والبشرية لإدارتها، تخصص لها منطقة جمركية منفصلة، تقدم مزايا جمركية للناشطين داخل المنطقة؛ تعرف المناطق الصناعية بمجمعات الأنشطة الصناعية في المناطق الجغرافية القريبة من المواد الأولية مع توفير لها إدارة تسييرية لوجستيكية تسهل ممارسات مراحل التصنيع والتصدير في ظل مزايا ضريبية وجمركية تمنح للشركات الصناعية، والهدف استقطاب اكبر لرؤوس الأموال الأجنبية الى المنطقة وزيادة فرص العمل والصادرات[6].

ثانيا: النظريات العلمية لتفعيل المناطق الصناعية

1- **نظرية التكتل لمارشال الفريد:** يعد الفريد مارشال أول خبير اقتصادي يقدم نظرية ونموذجا للتكتل في عام 1920، يركز على تجميع الشركات الصناعية والعمل على تقريبها من بعضها البعض، لأنه يعتبر عملية التكتل من أهم العناصر الفاعلة لأن في التكتل تكاليف النقل، وبالتالي ينتج عنه "اقتصاديات التكتل"

ويرى الفريد وجوب تفعيل المناطق الصناعية انطلاقا من التركيز على التجميع للشركات الصناعية لغرض تقليل التكاليف لمختلف وظائف الأنشطة الصناعية والتي تتمثل حسب رأيه في ثلاثة أشكال رئيسة من التكاليف التي تتحملها وهي: تكاليف النقل المتعلقة بكل من البضائع، الأفراد، والأفكار؛ يمكن تلخيصها في الشكل الآتي:[7]

الشكل رقم: 1

تخفيض التكاليف ضمن التكتلات الصناعية لألفريد مارشال

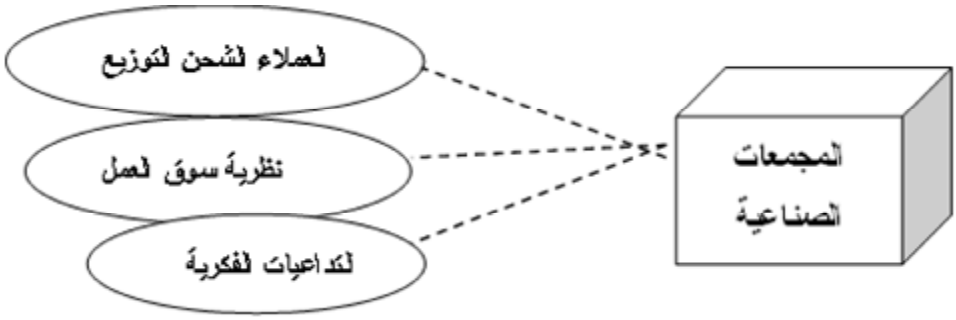

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النظرية

تنتج المناطق الصناعية المجمعة في المناطق الجغرافية ثلاثة آثار إيجابية: الانتشار السريع للمعلومات والأفكار بأقل تكلفة، تسمح بالقرب من الموردين للتموين السريع وغير المكلف للمواد وتوزيع السلع للعملاء، كذلك يعمل التكتل على تجميع العمالة الماهرة في منطقة واحدة، وتؤدي كل هذه العناصر إلى تحقيق الميزات التنافسية في القطاع الصناعي من خلال تخفيض تكلفة الإنتاج مع رفع الأداء واستمراره داخل مجموعة من المنشئات الصناعية بدلاً من داخل منشأة واحدة فقط.

2- **نظرية فرانسوا بيروكس Perroux قطب النمو**: أكدت هذه النظرية "قطب النمو" أن التنمية الاقتصادية ليست موزعة بشكل موحد في منطقة ما، ولكنها تتموقع بشكل غير متساو في قطب معين، حيث يكون القطب لنوع من سلع الصناعة الذي يتكون بدوره من مجمعات صناعية يكون لها تأثير كبير في التنمية الصناعية والاقتصاد ككل من خلال الانتشار السريع الذي يسهم في الإمداد السريع بالمواد الأولية واستقطاب العمالة والمستثمرين؛ يستفيد باستمرار القطب الصناعي أثناء التغذية العكسية لمختلف وظائف الشركات الصناعية المجمعة من خصائص المنطقة الجغرافية (الموارد المعدنية والبشرية)[8].

ثالثا: أسس ونماذج تفعيل المناطق الصناعية

1. **أسس تفعيل المناطق الصناعية والحرة**: لتفعيل مختلف أنشطة المناطق الصناعية وتسهيلها، يستلزم الاهتمام بكل من الحوافز والتنظيم والبنية التحتية وهي ممثلة في الشكل الآتي[9]:

الشكل رقم: 2

أسس تفعيل المناطق الصناعية والحرة

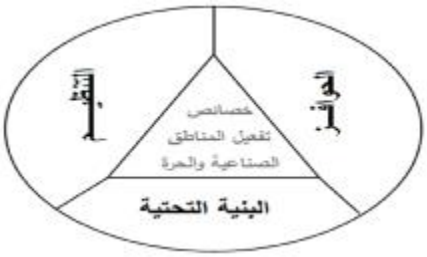

Source: oliver wyman, special economic zones as a tool for economic Development, 2019, P 3, https://www.mmc.com.

1.1. **الحوافز:** تقديم حوافز مالية مباشرة للشركات أو الأفراد العاملين في المناطق الصناعية التي تسمح بتجميع أكبر عدد من الشركات ضمن منطقة جغرافية واحدة، والتي ستسهم في الارتفاع المستمر للنمو الاقتصادي فيها (الإعفاءات الضريبية والجمركية، إعانات مالية...).

2.1. **التنظيم:** تحسين التنظيم والإدارة للفعالين في المناطق الاقتصادية الخاصة وتسهيل الاستقلالية وخلق مكان جذاب للعيش وممارسة الأعمال التجارية (هيئة تنظيمية متخصصة –إطار تنظيمي قائم على المعايير الدولية –الشفافية التنظيمية والصلاحية –خدمة حكومية واحدة–مستلزمات).

2.1. **إنشاء البنية التحتية:** توفير البنية التحتية والخدمات للعمليات الصناعية والتجارية والسكنية، والاهتمام بالمواهب من خلال تحسين مرافق تحسين نوعية الحياة (البنية التحتية لاتصالات عالية الجودة ومساحة المختبرات المتخصصة –الاستشارات في الموقع والتسويق والشبكات والبريد السريع وتوفير الخدمات أهمها المساحات الخضراء، مناطق المشاة ووسائل النقل العام المتكاملة).

رابعا: نماذج المناطق الصناعية

تطورت المناطق الصناعية من اقتراح بسيط إلى مجموعة من الاقتراحات المتنوعة والمتنامية المصممة لتحقيق أهداف إنمائية أكثر تحديدًا[10]، بالرغم من تكاثر أنواع المناطق الصناعية فقد استمرت ثلاثة نماذج أولية (زائد واحد)، والتي ترتبط إلى حد كبير بالمراحل الرئيسة للتنمية الاقتصادية التي تُرى عادة في جميع أنحاء العالم، وهي مبينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم: 3

نماذج المناطق الصناعية

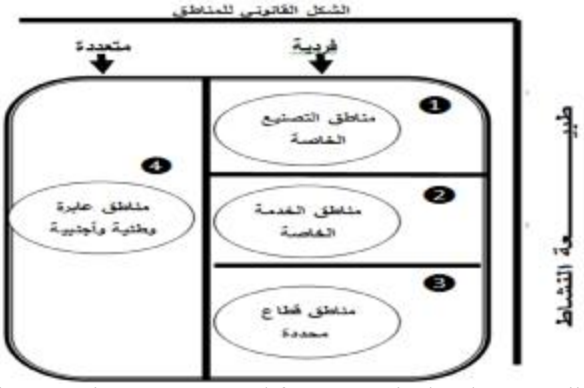

Source: Oliver Wyman, special economic zones as a tool for economic development, ibid, ,P4,

1- **مناطق التصنيع الخاصة:** نشأت هذه المناطق من أجل تصنيع البذور في بلد ما من خلال الاستفادة من وفرة الأراضي المنخفضة التكلفة والعمالة مع توافر المواد الخام لغرض التصدير كذلك عرفت الشركات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا أسهم في عجلة التنمية الاقتصادية في العالم،

ويمكن تلخيص مراحل تطور مناطق التصنيع الخاصة ومميزاتها في الشكل الآتي[11]:

الجدول رقم 1:

مراحل ومميزات مناطق التصنيع الخاصة

المناطق الخاصة	المرحلة الأولى قبل 1980	المرحلة الثانية 1980-1990	المرحلة الثالثة 2010-إلى يومنا هذا
الخصائص	الإنشاء	التطور	الابتكار
	مقاطعات صغيرة	التركيز خارج المنطقة	تخصص المنطقة
	صناعات ثقيلة	رؤوس أموال ضخمة	المعرفة الكثيفة
	صادرات موجهة	توازن بين التصدير والاستيراد	ترقية الصناعات المحلية
	حوافز قليلة	حوافز كبيرة	حوافز كبيرة
	تجارب	الانتشار الواسع	اثأر ايجابية من التكتل
	تركيز ضيق	تنوع الصناعات	الدمج
أهمية المنطقة	%100	%50	%25

Source: Oliver Wyman**,** special economic zones as a tool for economic development, ibid, P5,

2. **مناطق الخدمات الخاصة:** نشأت هذه المناطق بالتركيز فقط على قطاع التجارة ثم شملت القطاعات الاستراتيجية أهمها القطاع الصناعي للتسيير اللوجستيكي، الذي سهل مختلف وظائف التصنيع.

3. المناطق الخاصة بالقطاع: وهي أحد أنواع مناطق التصنيع، تتميز بالارتفاع المستمر للإنتاجية نتيجة التركيز على قطاع معين مثل الصناعة الإلكترونية[12].

4. **المناطق العابرة للحدود أو المناطق الواقعة خارج الحدود الإقليمية:** يمكن أن تستند إلى أي من النماذج الثلاثة المذكورة أعلاه مع وجود تباين في وضعها الجغرافي أو السيادي تقدم هذه المناطق فرصا للتغلب على القيود الحدودية التقليدية بين دولتين تتمتعان بالسيادة، والجمع بين المزايا النسبية لكليهما بطريقة تكاملية لتحقيق مصالح مشتركة.

المحور الثاني: تفعيل المناطق الصناعية والحرة في الاقتصاديات الناشئة

نتطرق في هذا المحور إلى واقع تفعيل المناطق الصناعية والحرة في الدول الناشئة بالتركيز على الصين وسنغافورة.

أولا: تفعيل المناطق الصناعية في الاقتصاديات الناشئة

تعمل الدول الناشئة على تأهيل المناطق الاقتصادية الخاصة، والتي كزت على الأبعاد الآتية: الصناعي، الاقتصادي، البشري، التكنولوجي، البيئي[13]، الجغرافي.تستحوذ دول آسيا على ثلاثة أرباع المناطق الاقتصادية الخاصة في العالم، في الشرق وجنوب الشرق، حيث كان الهدف

الاستراتيجي هو تفعيل مناطق صناعية لغرض التصدير، ضمن استراتيجيات تنموية اقتصادية ناجحة ترتكز على تكثيف مناطق جديدة متخصصة، والعمل على تسريع برامج المناطق الاقتصادية الخاصة لجذب مثل مناطق التكنولوجيا الفائقة والمناطق المتكاملة[14].

الشكل رقم: 4

عدد المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الناشئة

Source: special economic zoneshttps://unctad.org/en/PublicationChapters/WIR2019_CH4.pdf

نجد الصين في المرتبة الأولى من خلال امتلاكها مجموعة كبيرة من المناطق الاقتصادية الخاصة والتي تقدر بـ 2543 خلال سنة 2019 نتيجة للمساحة الجغرافية المقدرة بـ 9.6 مليون كيلومتر مقارنة بالدول الأسيوية الأخرى.

الجدول رقم: 2

واقع المناطق الاقتصادية الخاصة في المساحة الجغرافية

الدولة	المساحة	العدد	النسبة
كوريا الجنوبية	100210	47	0,047
الصين	9596961	2543	0,027
بنغلادش	147570	39	0,026
الفلبين	300000	528	0,18
كمبوديا	181035	31	0,017
تايلاند	513120	74	0,015
ماليزيا	329847	45	0,014
تركيا	783562	102	0,013
الهند	3287263	373	0,012

SOURCE: DBSA, Midrand, special economic zones,Industrial park symposium, November 2018, p6

,

مقارنة عدد المناطق الاقتصادية الخاصة بالمساحة الجغرافية نجد كوريا الجنوبية بنسبة 0.047 وهي في المرتبة الأولى من حيث تفعيل المناطق الجغرافية لصالح الاقتصاد والمناطق الصناعية تليها الصين ويرجع ذلك إلى الاستغلال الأمثل للمورد الأرض في ظل استراتيجية محملة، تعمل على تكثيف الصناعات وتنوعيها وتأهيلها لوجستيكي.

الجدول رقم: 3

المناطق الاقتصادية الخاصة في بعض الدول الناشئة

	الصين	ماليزيا		فيتنام	اندونيسيا
منطقة التجارة الحرة	**WALGAOQIAO** منطقة التجارة الحرة	حوهر اسكندر للتنمية الإقليمية	بينانغ المنطقة الصناعية الحرة	**TAN THUAN** منطقة تجهيز الصادرات	**باتام** منطقة التجارة الحرة
الخصائص	أقدم وأكبر منطقة حرة في الصين تقع في منطقة بودونغ بين نهر اليانغتسي والساحل الشرقي للصين	موقع استراتيجي على مقربة من سنغافورة، في خط الشحن. ثلاث أضعاف منطقة سنغافورة	لقد تطورت هذه المنطقة الحرة لفترة طويلة حوالي 35 عامًا.تحولت هذه الصناعة في منطقة التجارة الحرة من كثيفة العمالة إلى تكنولوجيا مكثفة.	أول منطقة التصدير في فيتنام	باتام تقع في موقع استراتيجي في مضيق ملقا، بجوار سنغافورة، وقد تطور لفترة طويلة جدًا.

SOURCE: DBSA, Midrand, SPECIAL ECONOMIC ZONES, Industrial Park Symposium, November 2018, P6,

ثانيا: استراتيجية تفعيل المناطق الصناعية في الصين وسنغافورة

نعتمد في هذه الدراسة على الصين وسنغافورة في تفعيل المناطق الصناعية والحرة من خلال الاستراتيجيات المنفذة خلال القرن الماضي والحالي.

1- **الصين:** تعتبر الصين من بين الدول التي استطاعت أن تتفوق اقتصاديا من خلال استراتيجية محكمة أسهمت بدور كبير في ترقية كل القطاعات، وكان من أهم بنود الاستراتيجية هو كيفية إنشاء المناطق الصناعية وتفعيلها في ظل مختلف التطورات الاقتصادية العالمية[15].

1.1. أنواع المناطق الاقتصادية في الصين: تتمثل المناطق الصناعية فيما يلي:

1.1.1. **مناطق لأنشطة اقتصادية محددة:** أنشأت لغرض تركيز الأنشطة الاقتصادية في مناطق محددة، للتصنيع وجذب الاستثمار الأجنبي والتصدير.في منطقة شنتشن وأربع مدن أخرى كذلك تم إنشاء جزيرة هاينان بأكملها كمناطق اقتصادية خاصة في الثمانينات، كما تم إنشاء 14 منطقة أخرى في 1984.

2.1.1 **مناطق لتسويق نتائج البحوث عالية التقنية:** هي مناطق أنشأتها الصين والتي تعد ركيزة أساسية لتسويق نتائج البحوث عالية التقنية المتوصل إليها، حيث تهدف إلى تشجيع الابتكار التكنولوجي وتجديده، والتعاون بين الصناعات والجامعات ومعاهد البحوث لتسويق نتائج البحوث، الجدول الآتي يبين تطور هذه المناطق.

تمت ترقية معظم هذه المناطق المنشأة حديثًا وفق متطلبات التنمية الصناعية العالمية، حيث انتقلت الصين من مرحلة مناطق صناعية خاصة إلى أقاليم موحدة ضمن استراتيجيتها الوطنية.

2.1.1. **مناطق لأغراض التجارة والتصدير:** تهدف عملية إنشاء هذه المناطق إلى زيادة الصادرات والتجارة، حيث تعتبر كأقاليم أجنبية وبالتالي فهي غير خاضعة للرسوم الجمركية، توفر فيها حكومات المناطق تحفيزات ضريبية (خصومات ضريبية على السلع الموجهة لتصدير، وإعفاء منها للبضائع المخزنة أو المصنعة بين الشركات داخل المناطق)، وتعد الإدارة العامة للجمارك السلطة المفوضة المسؤولة عن هذه المناطق؛ أسهمت استراتيجية تفعيل المناطق الصناعية والحرة في إنشاء أكثر من 120 منطقة لأغراض التجارة والتصدير على المستوى

الوطني في الصين منذ مارس 2012، تم إطلاق أولمنطقةعلى المستوى الوطني في شنغهاي في عام 1990، وبحلول عام 2010، كان هناك 15منطقة حرة في 13 مدينة ساحلية.

تتشابه مناطق تجهيز الصادرات مع مناطق التجارة الحرة في الصين ولكنها تتخصص فقط في إدارة عمليات التصدير، هذا هو نوع آخر من المناطق التي تم تأسيسها لأول مرة في مدينة كونشان عام 2000 لتطوير الصناعات الموجهة نحو التصدير وتحقيق أرباح من العملات الأجنبية. باختصار، تعتبر مناطق التجارة الحرة هي المواقع الاستراتيجية للشركات العاملة في التجارة داخل الصين وخارجها، في حين أن مناطق تجهيز الصادرات هي أكثر ملاءمة لشركات التصنيع المصدرة لمعظم سلعها أو كلها.

3.1.1.مناطق للتعاون مع بعض البلدان أو المناطق: وهي مثل مناطق التعاون الاقتصادي للحدود، حيث توفر إجراءات تفضيلية للبلدان أو المناطق المجاورة المستهدفة مثل روسيا وماكاو وتايوان ودول آسيا الوسطى، وتقع هذه المناطق على طول حدود الصين لأنها يجب أن تكون إما في المنطقة الأقرب إلى المنطقة التي تتعاون معها، أو تربطها علاقة تاريخية أو ثقافية تتضمن 21 منطقة محددة. على سبيل المثال، تقع جميع مناطق الاستثمار التايوانية في شيامن، فوجيان، المقاطعة الأقرب إلى تايوان ومع ذلك تواجه هذه المناطق في بعض الأحيان التحدي المتمثل في التعامل مع الحكومات من بلدين أو منطقتين؛ كان الغرض من إنشاء منطقة تعاونZhuhai-Macao هو زيادة التعاون في التصنيع والحفاظ على العلاقات الثنائية[16].

4.1.1. **مناطق جديدة:** تشمل منطقة شنغهاي بودونغ الجديدة ومنطقة تيانجين بينهاى الجديدة وهي ذات مساحة كبيرة داخل مدينة رئيسية، حيث تتمتع المناطق الجديدة بسلطة مستقلة خاصة بها ويمكن لحكومات المناطق الجديدة أن تحكم كحكومة إقليمية فرعية، في هذه الحالات تتمتع حكومات المناطق بسلطة التمويل الذاتي لشراء الأراضي وتطويرها وجذب الشركات ووضع إجراءات تفضيلية لجذب صناعات معينة.

5.1.1. **مناطق لجذب الاستثمار لأغراض محددة:** تهدف مناطق جذب الاستثمار لأغراض محددة: مثل توفير المنتجع السياحية الوطني ومراكز التجارة والمالية، إلى جذب الاستثمار الأجنبي في السياحة أو الخدمات المالية، حيث يوجد 12 منتجعا سياحيا وطنيا في الصين حتى الآن، ويعد مركز شنغهاي لوجيازوي للتمويل والتجارة هو المركز الوحيد الذي وافقت عليه الحكومة المركزية.

2.1. المناطق الاقتصادية في الصين من حيث النشاط والمهام

1.2 **المناطق الاقتصادية حسب النشاط:** محددة بخمس مناطق متخصصة حسب الدليل الرسمي للترقية الاقتصادية وهي: منطقة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، منطقة التنمية الصناعية ذات التقنية العالية المنطقة الجمركية الخاصة، منطقة التعاون الاقتصادي عبر الحدود وأنواع.

1.2.1. **المناطق الاقتصادية حسب المهام:** تم تحديد المناطق الاقتصادية من حيث المهام بستة مناطق تتمثل في: منطقة اقتصادية خاصة، منطقة وطنية جديدة، منطقة الابتكار الوطني، المنطقة التجريبية الرئيسية الوطنية للتنمية والانفتاح، منطقة قيادية للمناطق الحرة، وأخيرا المنطقة التجريبية للتجارة الإلكترونية عبر الحدود[17].

3.1. اليات تفعيل المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية في الصين: يرجعنجاح تفعيل المناطق الاقتصادية والصناعية في الصين الى الاستراتيجية الصناعية وعوامل تنفيذها، حيث حددت الصين الغاية الاستراتيجية والمتمثلة في اكتساح السوق العالمية الامر الذي جعلها تسيطر على مختلف المنتجات الصناعية والخدماتية، ومن ثم اعتمدت على الأهداف الاستراتيجية لتحقيق هذه الغاية، والتي تطلبت توفير البنية الاقتصادية المتمثلة في توفير الوعاء الصناعي الاستراتيجي للمناطق الاقتصادية والصناعية، تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي

وتكثيف الشركات الصناعية، وإدارة لوجستيكية لهذه المناطق، أين كان أثر اقتصادي واجتماعي للمناطق الاقتصادية والصناعية على الفرد والمجتمع والدولة، تعتمد الصين على أليات لتهيئة وتفعيل المناطق الاقتصادية والصناعية هي:

- دعم الحكومة الصينية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكييف القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي وفق الأهداف الاستراتيجية لتفعيل المناطق الاقتصادية والصناعية وتسهيل إنشائها ونشاطها.
- توفير مناخ استثماري يلائم المناطق الاقتصادية والصناعية.
- منح مزايا ضريبية للمستثمرين الصناعيين خارج المنطقة الصناعية من أجل تنفيذ مشاريعهم في المناطق المستحدثة.
- تحديد حصص متكافئة للصادرات الصناعية للشركات في المناطق الصناعية حيث تسمح هذه الآلية بتشجيع نقل الشركات والمؤسسات الصناعية –أنشطتهم–الى المناطق الاقتصادية والصناعية، لان هذه الآلية تمنع احتكار التصدر من طرف نشاط واحد، ومن ثم يتحقق تكافؤ الفرص للمستثمرين.
- التنسيق بين الهيئات المكلفة بإدارة وتسيير المناطق الاقتصادية والصناعية فيما يتعلق بتوفير المعلومات الكافية لتحسين أداء المناطق وترقيتها.
- اقتحام أسواق جديدة للمنتجات الصناعية الصينية في العالم (السوق الأوربية والإفريقية) لزيادة حصص المنتجين في الصادرات.
- مراقبة الاستثمار من خلال اختيار الاستثمارات الأجنبية الملائمة ومن ثم اختيار القطاعات التي لها تأثير ارتباطي كبير على كل عناصر الاقتصاد وعلى المجتمع.
- منح الشركات المحلية لجميع القطاعات فرص للتنمية في المناطق الاقتصادية والصناعية بفضل معاملة تفضيلية[18]

1.3. أثر استراتيجية تفعيل المناطق الاقتصادية والصناعية على أداء النشاط الصناعي في الصين للفترة 2010–2021

لتقييم استراتيجية تفعيل المناطق الاقتصادية والصناعية لدولة الصين، نعتمد على مؤشرات اقتصادية، لتبيان أداء قطاع الصناعة من حيث عدد الشركات الصناعية وتطورها وكذلك مدى فعاليتها في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وتأثيرها على الناتج المحلي الصناعي ومن ثم تأثير هذا الأخير على الناتج المحلي الإجمالي وهذا للفترة 2010-2021.

عرفت الفترة 2011-انخفاض في معدل نمو الإنتاج الصناعي بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، التي أثرت على أداء القطاع الصناعي، حيث انخفض معدل نمو الناتج الصناعي من10.9%في سنة 2011 الى إلى 5.7%في سنة 2016، بينما حقق ارتفعا ملموسا في السنتين 2017 و2018 نتيجة المساعدات الحكومة للشركات المتواجدة في المناطق الاقتصادية والصناعية، لتخفيف من أثار الأزمة؛ ليتراجع معدل النمو مرة أخرى في سنة 2019 و2020 على التوالي بمعدلات 4.8%و2.4% وهي ادني مستوى حققته الصناعة الصينية نتيجة جائحة كورونا (كوفيد 19)، في حين ارتفع معدل النمو في سنة 2021 بنسبة 400%مقارنة بسنة 2020 ويرجع ذلك الى استحواذ الصين على السوق العالمية للمنتجات الصناعية خاصة الطبية(**الشكل رقم 05**)، ومن ثم أثر هذه الانخفاضات على المضافة، أين عرفت ثلاث مراحل: المرحلة الأولى استقرار (2010-2012) ثم انحدار في المرحلة الثانية (2013) لترتفع القيمة المضافة الى اعلي مستوياتها في 2014وتستقر بذلك في المرحلة الثالثة (2015-2021)(**الشكل رقم 06**).

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 1

أسهم انفتاح الصين على العالم مع تنفيذ استراتيجية اقتصادية صناعية، في استقطاب الاستثمار الأجنبي(**الشكل رقم 10**)، ومن ثم تنفيذ مشاريع صناعية عديدة وجديدة أهمها: صناعة السيارات وتكنولوجيا المعلومات، حيث عرفت تطور ملحوظ في زيادة الشركات الصناعية وزيادة الصادرات للفترة 2010-2021 (**الشكل رقم07 و08**)الذي أثر بدوره في الناتج المحلي الخام حيث قفز من6033.83بليون دولار في 2009 الى 16862.98 بليون دولار في 2021 بمعدل نمو 280%؛ بالرغم من ذلك فإن الازمة الصحية الأخيرة جائحة كورونا

(كوفيد 2019) أظهرت للعالم مدى أهمية إعادة تأهيل المناطق الاقتصادية والصناعية بما يحقق الحماية لليد العاملة من اثار المخابر العلمية المتمركزة في المناطق الصناعية، حيث عرفت الصين انخفاض في نسبة العمالة الصناعية في الفترة 2013 الى 2019 لترتفع بعد ذلك بعد تجاوز الازمة الصحية(**الشكل رقم 09**)انظر الملحق رقم 1.

2. سنغافورة: تعد سنغافورة نموذجا في التنمية الصناعية المستدامة، حيث انتهجت استراتيجية التوسع الصناعي المستدام الذي أسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية على مدار الخمسين عامًا الماضية بالرغم من أنها دولة صغيرة ومواردها قليلة مقارنة بدول العالم، وارتكزت الاستراتيجية على تفعيل المناطق الصناعية والحرة وفق الآليات الجديدة التي تسمح بتحقيق ميزات تنافسية عالمية، من خلال وضع سنغافورة بساط للتمركز للأنشطة الاقتصادية الفعالة، حيث تمكنت من الاستفادة من موارد البلدان الأخرى في عملية التنمية.

1.2. **تطور المناطق الصناعية في سنغافورة:** عرفت دولة سنغافورة مراحل تاريخية في تطوير النشاط الصناعي وهي ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم:4

مراحل تطور النشاط الصناعي في سنغافورة

مرحلة الستينات	مرحلة السبعينات	مرحلة الثمانينات	مرحلة التسعينات	مرحلة ما بعد سنة 2000
إنشاء صناعات كثيفة العمالة	استمرار عملية بناء مصانع جديدة	صناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا مع قوة عمل أفضل	صناعة تكنولوجيا المعلومات	توجيه الصناعات نحو البحث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشطة الابتكار الأخرى
إنشاء مصانع قياسية	إنشاء معامل تكرير البترول والصناعات البتروكيماوية في الجزر البحرية قبالة جورونج الصناعية	تطوير المناطق الصناعية بتصنيع منتجات جديدة	إنشاء شركات ذات المعلومات والتقنيات الجديدة	تكتل الصناعات وبيئات العمل الجيدة
تمركز الصناعات الثقيلة في المناطق الريفية (الضواحي بالجزيرة)	مدن صناعية تضم مجموعات من الصناعات	حدائق العلوم وحدائق الأعمال في سنغافورة.	معالجة توقعات الأعمال الجديدة واحتياجاتها وطلباتها	تمتد على مساحة 200 هكتار وتطويرها على مدار 20 عامًا على مراحل في هذا العقد لاستضافة مجموعة من المرافق البحثية العالمية ومراكز الأعمال
الصناعات الخفيفة في المناطق لها الواقعة بالقرب من العقارات السكنية عالية الكثافة أو بالقرب من مراكز المدن.	إنشاء مجمعات الورش لاحتواء الصناعات الصغيرة	تقع هذه الحدائق في بيئات عالية الجودة تلبي احتياجات الشركات الجديدة	في مناطق قريبة بجوار الدول الأكثر تصنيع وتطور	تكتل صناعي عنقودي قائم على المعرفة والتطور التكنولوجي المتجدد

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على:

Diwakar Kaushik, Evolution of Industrial Landscape in Singapore, 48th ISOCARP Congress 2012.

2.2. **مبادئ استراتيجية تفعيل المناطق الصناعية في سنغافورة:** عملت دولة سنغافورة على ترقية القطاع الصناعي وفق استراتيجية محكمة تستجيب للمعايير المحلية والمقاييس الدولية المتطورة التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة[19]، حيث عملت على تطوير المناطق الصناعية التي أثرت كل السياسات الاقتصادية في تفعيل المناطق الصناعية.

الشكل رقم:11

التخطيط الاستراتيجي لتفعيل المناطق الصناعية في سنغافورة

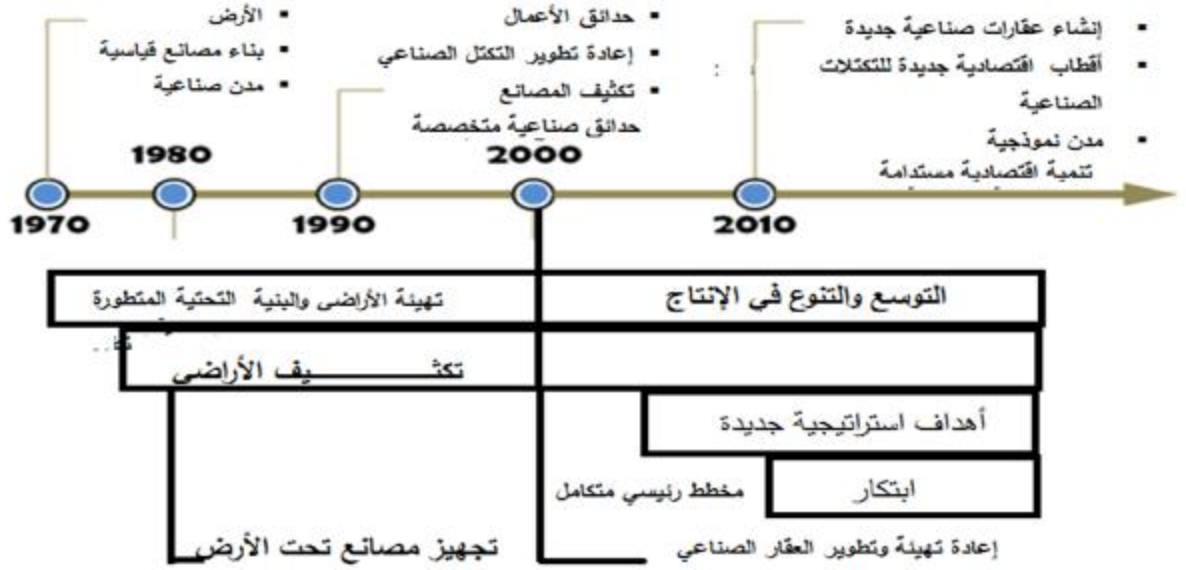

SOURCE: Diwakar Kaushik, Evolution of Industrial Landscape in Singapore, ibid, P 13.

ترتكز استراتيجية تفعيل المناطق الصناعية في دولة سنغافورة على العناصر الآتية:

- التوطين الصناعي لمختلف الصناعات.
- تكتل الصناعات في موقع جغرافي موحد حسب المنتجات.
- التسيير اللوجستيكي للشركات الصناعية والمناطق والكتل.
- الانتقال إلى مرحلة الأقطاب الصناعية ذات المواصفات العالمية.
- الاهتمام بالصناعات التكنولوجية المعلوماتية والاتصالات والبحث العلمي.
- إنشاء المناطق الصناعية في شمال البلاد لقربها من الحدود مع الدول المتقدمة والناشئة لتفعيل التجارة الخارجية.
- سياسة المناطق الصناعية العنقودية.
- استغلال باطن المواقع الجغرافية لتوطين الصناعات الملوثة للبيئة وتجهيزها وفق الشروط الدولية لحماية البيئة.

3.2. **تحليل أداء المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية في سنغافورة:**

للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية دور في نقل الاقتصاد الى مرحلة متطورة بفضل الاستراتيجية الاقتصادية الرشيدة من خلال سياسات تكثيف الانتشار الصناعي والاقتصادي في المناطق الجغرافية الاستراتيجية، نجحت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة للمؤشرات الاقتصادية، نلخصها في الاشكال البيانية الاتية:

الشكل رقم: 12

الاستثمار الأجنبي مليار دولار امريكي الفترة 2011-2021

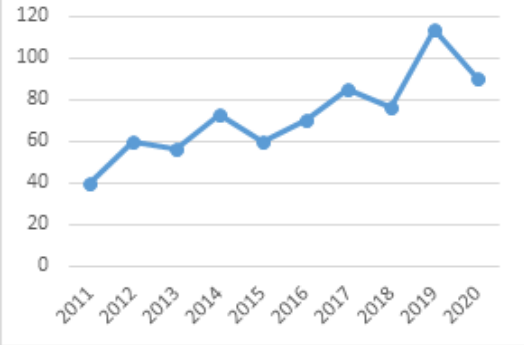

الشكل رقم: 13

نسبة العمالة في القطاعات الاقتصادية

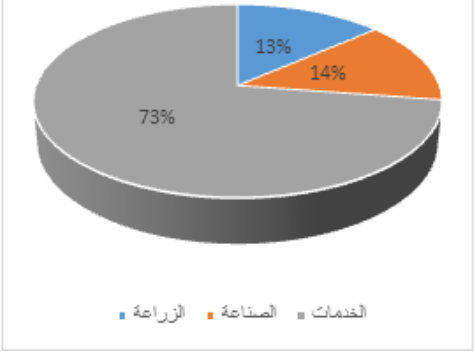

تستقبل سنغافورة في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية تدفقات متزايدة ومستمرة من الاستثمارات الأجنبية، أثرت على أداء الاقتصاد حققت من خلاله قفزة نوعية وسريعة في التنمية والنمو، حيث تستغل صغر مساحتها في تفعيل المناطق الاقتصادية الخاصة والصناعية أكثر في الأنشطة الخدماتية من نقل وتوزيع وحفظ داخل المنطقة اذ تمثل العمالة في قطاع الخدمات اكبر نسبة مقارنة بالقطاعات الأخرى (الزراعة، الصناعة)، بالرغم من ذلك فقد اثرت جائحة كورونا (كوفيد 2019) على كل من العمالة الصناعية والصادرات ومن ثم على الدخل الوطني الخام (أنظر الملحق 2).

المحور الثالث: واقع وأفاق تفعيل المناطق الصناعية والحرة في الجزائر

نتناول في هذا المحور الاستراتيجية المنتهجة لتفعيل المناطق الصناعية في الجزائر وهذا فيما يلي:

أولا: التنمية الصناعية في الجزائر

يوجد في الجزائر حاليا 72 منطقة صناعية تغطي مساحة تزيد على 12000 هكتار، وأكثر من 450 منطقة نشاط تغطي مساحة تزيد على 17000 هكتار .مناطق النشاط والمناطق الصناعية من قبل الولاية.

الجدول رقم: 05

توزيع المناطق الصناعية والاقتصادية في الجزائر

		المجموع	الشمال	النسبة %	الجنوب	النسبة %	مرتفعات الشرق	النسبة %
المناطق الاقتصادية	المساحة كم^2	8417.57	2986.1	35.47	3065.47	36.42	2,366	28.11
	العدد	465	291	62.58	128	27.53	46	9.89
المناطق الصناعية	المساحة كم^2	9393.86	6323.46	67.31	2687.4	28.61	383	4.08
	العدد	56	39	69.64	14	25.00	3	5.36

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية

http://www.aniref.dz/index.php/fr/pourquoi-l-algerie/les-zones-industrielles

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تمركز المناطق الصناعية والاقتصادية في الشمال على التوالي 62.58%، 69.64%؛ من حيث العدد ومن حيث المساحة بنسبة 35.47%، 67.31% أكثر من مناطق البلاد الأخرى، وهذا ناتج عن موقعها أمام مختلف وسائل النقل أهمها البحرية باعتبار الجزائر تتربع على شريط حدود ساحلي كله في الشمال بجنوب البحر الأبيض المتوسط يقابل معظم دول أوروبا، يقدر1644 كم^2، وتمثل المناطق الاقتصادية والصناعية من حيث المساحة على التوالي نسبة 0.35%، 0.39% من مجموع المساحة.

الشكل رقم: 14

خريطة جديدة لتفعيل للمناطق الصناعية

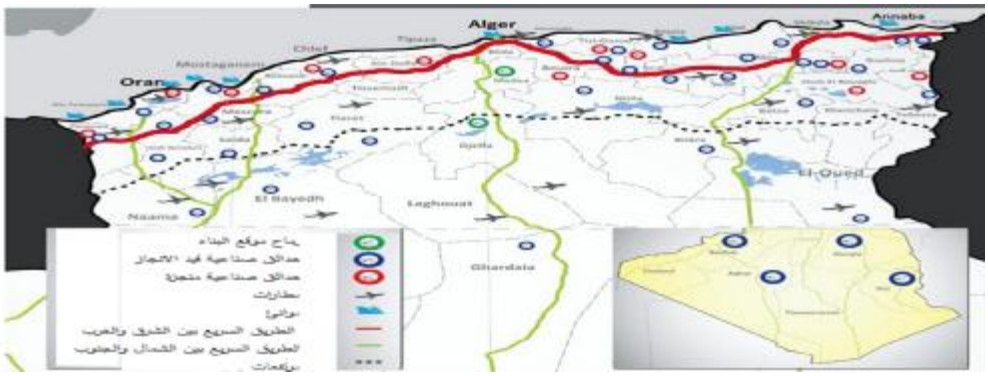

SOURCE:http://www.aniref.dz/index.php/fr/pourquoi-l-algerie/les-zones-industrielles

ثانيا: استراتيجية تفعيل المناطق الصناعية في الجزائر

تستمد استراتيجية المناطق الصناعية من السياسة الاقتصادية والاستراتيجية الصناعية؛ حيث اعتمدت الجزائر مبادئ رئيسة لتفعيل هذه المناطق ضمن المقاييس العالمية، حسبها أنهاتمتلك بنية تحتية صناعية قوية تحتاج إلى إعادة تأهيلها في ظل الانفتاح الاقتصادي، من خلال استراتيجية محكمة تعمل على تفعيل المناطق الصناعية في ظل تحقيق التنمية المستدامة، وتضمنت هذه الاستراتيجية تحت عنوان سياسات الانتعاش الصناعي والتنمية الصناعية المحاور الرئيسية أربعة محاور رئيسة هي[20]:

- اختيار القطاعات لتعزيز مكانتها في السوق؛
- الانتشار الصناعي في ظل التكتل؛
- تكثيف النسيج الصناعي؛

1- تفعيل سياسات تنمية المناطق الصناعة؛

اختيار القطاعات لتعزيز التنمية:

العمل على إنشاء تكتل صناعي واستحداث صناعات جديدة: من خلال تحديد الفروع الصناعية الأكثر تأثير في التنمية، وتحليل القدرة التنافسية لها، من خلال التشخيص الاستراتيجي على مستوى السوق الدولية والعمل على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية؛ تتمثل الفروع المحددة في البتروكيماويات والألياف الصناعية والأسمدة والحديد والصلب والمعادن غير الحديدية ومواد البناء.

2- **الانتشار الصناعي في ظل التكتل:** النشر القطاعي للصناعة وفقًا للخيارات التي حددتها الاستراتيجية الصناعية والتي تتطلب اتخاذ إجراءات بشأن ثلاث أهداف متكاملة: تنمية الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي، وتشجيع الصناعات الجديدة التي تسهم في تكامل الأنشطة الموجودة حاليًا في المراحل الأخيرة من سلسلة الإنتاج، المتعلقة عمومًا بالتجميع والتعبئة والتغليف مثل الصناعات الكهربائية والإلكترونية، والصناعات الدوائية والبيطرية، وصناعات الأغذية الزراعية، وصناعات السلع الرأسمالية.

3- **تكثيف النسيج الصناعي**: من خلال الثاني للنشر الصناعي، إنشاء مناطق صناعية متخصصة؛ حيث تم تحديد مواقع جغرافية استراتيجية والعمل على تطويرها لتفعيل تسيير لوجستيكي لها بفضل استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية وشركات التواصل، والمؤسسات التنظيمية العامة وكذلك هياكل البحث والتدريب والخبرات.

4- **تفعيل سياسات تنمية المناطق الصناعة**: تتعلق بأربعة مجالات رئيسية هي: تطوير الأعمال والابتكار وتنمية الموارد البشرية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: أليات تفعيل المناطق الصناعية في الجزائر

يتطلب تفعيل عملية التوطين للمناطق الاقتصادية والصناعية في الجزائر اليات والتي تتمثل في القوانين واللوائح والبرامج التنموية، تبين طرق انشائها وكيفية ادارتها، حيث يتم إعادة تأهيل المناطق والحظائر الصناعية وفق الاستراتيجية الصناعية، المستمدة من التجارب الدول المتوسطية المتقدمة، حيث أنشئت هيئات إدارية وتسييرية لتحديد ومنح العقار الصناعي وبناء اقطاب صناعية.

هيئات عمومية اقتصادية: أنشئت في 1983/03/09، وهيي عبارة عن أجهزة لتأهيل الأقاليم المحلية الى اقطاب صناعية تصنع مداخيل للجماعات المحلية (الضرائب المحلية)، وكذلك تأهيل الأنشطة الاقتصادية في مناطق صناعية متمركزة حسب القطاعات.

- **مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات**: تنشأ هذه المؤسسات حسب تمركز نشاطات ذات منفعة وطنية، في عدة أقاليم، الهدف منها تنسيق وتنظيم المناطق الصناعية وفق مبدا التخصص الانتاجي.
- **وحدة متخصصة**: تنشأ هذه الوحدات عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.
- **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط الأراضي**: وهي مؤسسة عمومية صناعية تجارية أنشئتفي 2007/04/23، وهي شخصية اعتبارية تنوب عن وزير الصناعة في الأمور المتعلقة بإدارة وتنظيم العرض والطلب للعقار الصناعي وهي بذلك وسيط لتحديد المناطق الصناعية والاقتصادية، تعتبر الوكالة أحد الاليات للتشجيع الاستثمار[21].

خاتمة:

ترتكز عملية تفعيل المناطق الصناعية والحرة أكثر على البيئة الخارجية التي تشمل المنافسة، والتدفقات الاستثمارية الأجنبية في الصناعات المعقدة، مع تهيئة البيئة الداخلية (القوانين والتشريعات للاستغلال، الاستثمار المحلي والأجنبي).

من خلال الدراسة والتحليل لموضوع تفعيل المناطق الصناعية والحرة في الاقتصاديات الناشئة توصلنا إلى النتائج الآتية:

- اهتمام الدول الناشئة بالصناعات ذات الميزات التنافسية العالمية.
- الاستغلال الأمثل للمساحات الجغرافية لصالح القطاع الصناعي بالرغم من صغر المساحات، مثل كوريا الجنوبية وماليزيا.
- تحديد المناطق الصناعية بالجوار من الجدود الجغرافية لتسهيل التجارة الخارجية.
- الإدارة اللوجستيكية المتطورة للمناطق الصناعية.
- التركيز على التصدير في إنشاء المناطق الصناعية والحرة.
- مناطق صناعية
- البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- الانتقال من مرحلة التكتل الصناعي إلى مرحلة الأقطاب الصناعية المتطورة.

التوصيات:

استنادا إلى نتائج الدراسة نوصي بتفعيل المناطق الصناعية والحرة في النقاط الآتية:

- العمل على إنشاء تكتل اقتصادي للدول الناشئة بهدف اكتساب مزايا لغرض ترقية عملية التفعيل للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية والحرة لرفع أدائها.
- لا بد من إعادة النظر في استراتيجية تفعيل المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية وكيفية تفعيلها في ظل الازمات الاقتصادية وخاصة الازمات الصحية (الحروب البيولوجية).
- على الجزائر الاستفادة من تجارب الاقتصاديات الناشئة في تفعيل المناطق الصناعية.

المراجع:

1– إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد. (2017). *الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة (دراسات تحليلية تطبيقية)* (الإصدار 1). الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

2– الوطبان، حسين بن عبد الله. (2001). معجم *مصطلحات الصناعة والأعمال*. الرياض: مكتبة العكيبات.

3– خبابة, كمال قاسمي؛ صهيب، استراتيجية الحظائر الصناعية لتحقيق التنمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2016، 323-342

4– خطاب الضامن. (2017). *تقييم المشروعات الصناعية في المناطق الحرة*،. عمان: نور للنشر والتوزيع.

5– مهدي أحمد رشيد، (2015). *الجغرافية الاقتصادية*. عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.

6– ياو خوي تشين، شيوجانغ يونغ، تر مروة السيد. (2017). *التنمية الاقتصادية في الصين الأقاليم الغربية نموذجا*. الجيزة: دار الصفصافة للنشر والتوزيع والدراسات.

7- Chia siow yue. 28-29 (November 2005) the Singapore model of industrial policy: past evolution and current thinking. Laeba 2005 second annual meeting Latin America and Asia: strategic policies for global competition. Buenos airs ،Argentina: adb.

8- China knowledge press (2004) .Building a successful plant in china.Singapore.

9- Douglas Zhihua Zeng, special economic zones: lessons from the global experience, pedl synthesis paper series† no. 1, centre for economic policy research, London, 2019.

10- Douglas Zhihua Zeng 27) .April, 2011 .(*China' special economic zones and industrial clusters: success and challenges.*Mandy jugne, 2019 ،world Bank: https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/china-s-special-economic-zones-and-industrial-clusters-success-and-challenges

11- Eingereicht von Claus Knoth , Special Economic Zones and Economic Transformation The Case of the People's Republic of China, Konstanz, Microsoft Word - Diss13_3_001.doc (d-nb.info), 2000.

12- Frick, Andrés, Rodriguez Pose Susanne. (September 2019.) Are special economic zones in emerging countries a catalyst for the growth of surrounding areas ?*Transnational corporations*94-75.

13- Glenn Ellison, Edward l. Glaeser, and William R. Kerr, what causes industry agglomeration? Evidence from co agglomeration patterns, 1195american economic review 100 (June 2010): 1195–1213, p1.

14- Ministère de l'industrie et des mines de l'Algérie .(2019) .Stratégie industrielle . Http://www.mdipi.gov.dz/?la-relance-de-la-production.

15- Olga Sinenko**1**, Igor Mayburov, comparative analysis of the effectiveness of special economic zones and their influence on the development of territories, international journal of economic and financial issues, turkey, 2017, 7(1), 115-122,

16- Oliver Wyman, special economic zones as a tool for economic development, 2019, p 3, https://www.mmc.com.

17- Piotr Ciżkowicz, Magda Ciżkowicz-Pękała, the effects of special economic zones onemployment and investment: spatial panel modelling perspective, economic institute war saw, Nbp working paper no. 208, Narodowy bank Polski, Poland, 2015, p4: https://www.nbp.pl/publikacje/materialy_i_studia/208_en.pdf.
18- Rai, Gupta Kulwant .(2008) .*Special economic zones, issues laws and procedures.*new Delhi: Atlantic.
19- World Bank) .April, 2008 .(Special economic zones performance, lessons learned, and implications for zone development .Washington
20- Xiao Wang, the role of economic development zones in national development strategies, pardee rand graduate school, 2013, p27.

الملحق رقم: 1

مؤشرات الاقتصاد الصيني الفترة 2010–2021

السنة	معدل نمو الإنتاج الصناعي%	عدد الشركات الصناعية	العمالة في الصناعة%	معدل البطالة%	الاستثمار الأجنبي بليون دولار امريكي	الصادرات ترليون دولار	الناتج المحلي الخام بليون دولار	القيمة المضافة لقطاع الصناعة %في الناتج المحلي الخام
2010	-	452872	28,7	4.34	114,73	1,655	6033.83	31,613
2011	10,9	325609	29,5	4.09	123,99	2,006	7492.21	32,065
2012	8,1	343769	30,3	4.09	121,08	2,175	8539.58	34,529
2013	7,7	352546	30,1	4.05	123,91	2,354	9624.93	30.671
2014	6,7	377888	29,9	4.09	128,50	2,463	10524.24	30,396
2015	5,7	383148	29,3	4.05	135,58	2,362	11113.51	28,952
2016	5,7	378599	29,3	4.02	133,71	2,2	11226.9	28,069
2017	6,2	372729	28,6	3.9	136,32	2,424	12265.33	28,109
2018	6,1	378440	28,2	3.8	138,31	2,656	13841.81	27,841
2019	4,8	377815	28,2	3.62	141,23	2,629	14340.6	26,775
2020	2,4	399375	28,7	4.62	149,34	2,723	14866.74	20,176
2021	9,6	-	-	3.8	179,00	-	16862.98	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- https://www.statista.com/statistics/1016973/china-foreign-direct-investment- inflows
- https://www.statista.com/statistics/232313/number-of-industrial-enterprises-in-china;
- Manufacturing, value added (% of GDP) - China | Data (worldbank.org)

الملحق رقم: 2

مؤشرات اقتصادية سنغافورة الفترة 2010–2021

السنة	العمالة في قطاع الخدمات %	العمالة في الصناعة%	معدل البطالة%	الاستثمار الأجنبي مليار دولار امريكي	الصادرات ترليون دولار	الناتج المحلي الخام بليون دولار
2010	-	-	4,12	-	19,83	239,81
2011	70.6	16.3	3,89	886,39	23,27	279,36
2012	70.2	15.9	3,72	60,101	22,91	295,09
2013	70.1	15.5	3,89	56,671	23,50	307,58
2014	70.8	14.8	3,74	73,284	23,88	314,86
2015	71.4	14.1	3,79	59,702	21,28	308
2016	72.3	13.6	4,08	70,223	20,89	318,75
2017	73.6	13.4	4,2	84,685	23,00	343,33
2018	74.2	13.1	3,65	75,954	25,20	375,96
2019	74.4	12.8	3,1	114,158	24,78	374,39
2020	75.6	12.5	5,19	90,597	22,43	339,98
2021	75.7^{p}	12.3^{p}	-	-	-	378,65

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Summary Table: Employment (mom.gov.sg)
- Singapore: industrial production index food, beverage and tobacco 2020 | Statista